مركز تكامل للدراسات والأبحاث

دراسات محكمة

المتغيرات التفسيرية لعلاقة الانتقال الديمقراطي بالعدالة الانتقالية في تجارب الدول المغاربية

-دراسة حالتي المغرب وتونس-

حميد بلغيت

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق السويسي، بالرباط

01 أبريل 2025

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

ملخص

تتطلع هذه الورقة إلى البحث في علاقة العدالة الانتقالية بالانتقال الديمقراطي في التجربتين المغربية والتونسية، من خلال إثارة سؤال هل نجاح تجربة ما للعدالة الانتقالية يجب بالضرورة أن تكون مسبوقة بانتقال ديمقراطي وسياسي ودستوري عميق وتتويجا له، أم أنه يمكن أن تكون مقدمة للانتقال وممهدة للتحول السياسي؟، وهل ثمة علاقة تلازمية بين العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي، أم أنه يمكن تصور انتقال ديمقراطي ناجح دون عدالة انتقالية تامة؟، أو بمعنى آخر، هل تشكل العدالة الانتقالية شرطا أم متطلبا لنجاح الانتقال الديمقراطي؟

ولتعقب مستويات العلاقة بين العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي، وفقا للمنهج المقارن، انصرف انشغال هذه الورقة إلى اصطفاء أربعة متغيرات وهي: 1- العدالة الانتقالية واستمرارية/ القطيعة (مع) النظام السياسي المسؤول عن انتهاكات الماضي. 2- العدالة الانتقالية والتوافقات السياسية المؤسسة للانتقال الديمقراطي. 3- العدالة الانتقالية والمسألة الدستورية. 4- العدالة الانتقالية وترتيب أولويات المرحلة الانتقالية.

كلمات مفتاحية: العدالة الانتقالية، الانتقال الديمقراطي، التحول الديمقراطي، التوافقات السياسية، المرحلة الانتقالية.

Abstract

The present paper aims to investigate the relationship between transitional justice and democratic transition in the Moroccan and Tunisian contexts. It raises the question: Must the success of transitional justice be preceded by a profound democratic, political, and constitutional transition, or can it serve as a prelude to such transitions and political transformation? Is there a correlation between transitional justice and democratic transition, or can a successful democratic transition occurs without complete transitional justice? In other words, does transitional justice constitute a condition for the success of democratic transition?

From a precise angle, this paper depends on the comparative approach to trace the relationship between transitional justice and democratic transition, by selecting four variables: 1- Transitional justice and the continuity/ rupture with the political regime responsible for past violations. 2- Transitional justice and political consensus in establishing democratic transition. 3- Transitional justice and constitutional considerations. 4- Transitional justice and prioritization during the transitional phase.

Keywords: Transitional justice, democratic transition, democratization, political consensus, transitional phase.

لدراسة خصائص تجارب العدالة الانتقالية[1] حسب زمن إجرائها مقارنة بمسار الانتقال السياسي العام، سيم استحضار التجربتين المغربية والتونسية كحالتين للدراسة، باعتبارهما من أهم التجارب المغاربية التي حظيت بالكثير من الاهتمام السياسي والأكاديمي. فبالرغم من أن عملية الانتقال، تأخذ أشكلا مختلفة في ضوء كل تجربة، من حيث الفاعلين، والسرعة، والنطاق، والتتابع، والنتائج، إلا أن الدراسة المقارنة لحالات الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية تغدو أمرا مهما. فالحقيقة كما يقال، لا تصير ملموسة إلا إذا صيغت في الجمع، أي في شكل حقائق، وليس في شكل حقيقة واحدة[2].

لغرض هذه الورقة، سيتم الاقتصار على تعقب مستويات العلاقة بين العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي كلحظة، أي تتبعها عبر مدخل التوافقات السياسية، والمسألة الدستورية، وترتيب أولويات المرحلة الانتقالية. لأن دراسة العدالة الانتقالية في سياق ترسيخ الممارسة الديمقراطية، يلزمها تصور آخر، بل نموذج تحليلي بديل، وهو الالتزام بمسار التحول إلى الديمقراطية عوض الانتقال الديمقراطي.

تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في بناء نموذج لفهم علاقة آليات العدالة الانتقالية بالانتقال الديمقراطي في السياق المغاربي، لسببين وهما:

- أن المدة الزمنية التي أعقبت التجربتين المغربية والتونسية كافية، أولا، لفهم السياقات الخاصة والعامة لهذه التجارب، وتتيح، ثانيا، أيضا إمكانية لتقييم مآلاتها نجاحا وإخفاقا، وإن كان هذا التقييم لا يخلو من مجازفة.
- أن الأعمال النقدية للديمقراطية الليبيرالية دفعت اتجاها -أخذ في التشكل داخل الأوساط المهتمة ب"علم الانتقال"- أولت بعض أدبياته اهتماما بالغا لدراسة قدرة المجتمعات على التحول إلى الديمقراطية انطلاقا من خصوصياتها المحلية وبيئتها الثقافية، وهو ما يعني إعادة النموذج الغربي للانتقال الديمقراطي إلى نسبيته الجغرافية والتاريخية وسحب الطابع الكوني عنه، أي أنه ليس بالضرورة صالحا لكل السياقات. هذه النزعة بالذات، امتدت إلى دراسات العدالة الانتقالية، فافترض طيف من الباحثين وجود أساس موضوعي للبحث في عدالة انتقالية أصيلة نابعة من البيئة الثقافية للمجتمعات. وهو ما يمنحنا حق

[1] سيتم الاعتداد في هذه الورقة بالتعريف الإجرائي للعدالة الانتقالية كما صاغه الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" حيث اعتبرها "نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسع النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقا) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معا".

أنظر، الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" الموجه إلى مجلس الأمن، 23 غشت 2004، S/2004/616، الفقرة 8.

[2] كمال عبد اللطيف، "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"، سياسات عربية، العدد 5 (نونبر 2013)، ص97.

المجازفة في هذه الورقة للبحث عن خصائص متماثلة لتجارب العدالة الانتقالية في المنطقة المغاربية لكونها تتقاسم مجالا جغرافيا وتاريخيا وثقافيا إلى حد ما مشتركا.

لا تدعي هذه الورقة الكشف عن الانتظامات القائمة بين الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية وحصرها، أو بناء تعميمات قابلة لفهم هذه الانتظامات، وإنما سينصرف همها الأساس، إلى البحث عن العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية، كما تم اختبارهما في التجربتين المغربية والتونسية، من خلال الاشتباك العلمي مع التساؤلات التالية:

- هل نجاح تجربة ما للعدالة الانتقالية يجب بالضرورة أن تكون مسبوقة بانتقال ديمقراطي وسياسي ودستوري عميق وتتويجا له، أم أنه يمكن أن تكون مقدمة للانتقال وممهدة للتحول السياسي؟
- هل نجاح العدالة الانتقالية رهين بطبيعة القوة المتحكمة بزمام المبادرة أثناء الانتقال وبعده، أم أنه مرتبط بشكل التحول أتم داخل نفس منظومة الحكم أم خارجها؟
- هل تنصرف غايات العدالة الانتقالية المحدثة من طرف نفس النظام المسؤول عن الانتهاكات إلى إجراء مصالحة جدية، أم أنها مجرد آلية لتجديد الشرعية والتخلص من تركة ماضيه الأليم؟
- ألا يجد الارتباك الملازم لبعض تجارب الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية مرده إلى الطابع الفجائي للتحول السياسي مما يجعل مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية مفتوحا على احتمالات متعددة؟
- هل يرتهن نجاح الانتقال الديمقراطي وتجربة العدالة الانتقالية فقط بتحقق شروط سياسية ودستورية مؤسسة وضامنة، أم يتحكم في مسارهما أسلوب تدبير لحظة الانتقال ذاتها من طرف النخب الوافدة على الحكم؟

لا شك أن هذه التساؤلات تحتمل أن تقارب من مداخل مختلفة ومستويات متعددة قد يتعذر على هذه الورقة الإحاطة بكل جوانبها. وعليه، سيشكل الانتقال الديمقراطي في التجربتين المغربية والتونسية، باعتباره لحظة وليس مسارا[3]، معلما لتحديد إحداثيات العدالة الانتقالية من خلال متغيرات انصب الاهتمام على أربعة منها، وهي:

- العدالة الانتقالية في سياق استمرارية/ القطيعة (مع) النظام السياسي المسؤول عن انتهاكات الماضي.
- العدالة الانتقالية والتوافقات السياسية المؤسسة للانتقال الديمقراطي.
- العدالة الانتقالية والمسألة الدستورية.
- العدالة الانتقالية وترتيب أولويات المرحلة الانتقالية.

[3] درجت بعض الأدبيات على التمييز بين الانتقال الديمقراطي والانتقال إلى الديمقراطية أو بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي على أساس أن الانتقال الديمقراطي عملية لحظية محددة في الزمان ترتبط بالحرص على ضمان ديمقراطية آليات الانتقال، في حين أن التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية فينطويان على مسار من عمليات تراكمية سياسية واجتماعية مستمرة تستهدف أساسا الانتقال من نظام ديمقراطي إلى مجتمع ديمقراطي.

1. أثر متغير القطيعة والاستمرارية مع النظام السابق على تجارب العدالة الانتقالية

أفردت دراسات علم الانتقال مباحث خاصة لأنماط الانتقال، حاولت من خلالها وضع نمذجة للتجارب وتصنيف التحولات كما هي مختبرة وفقا لأهم خصائصها، وهي بذلك بعيدة عن التصنيف النظري التجريدي الحصري للانتقالات السياسية. ولعل اختلاف قائمة أنماط العدالة الانتقالية من باحث إلى آخر، ناتجة عن الخصوصية التي تسم التحولات الديمقراطية مع مرور الوقت، وعن اختلاف السياقات والفضاءات الجغرافية.

بالرغم من تعدد هذه الأنماط، إلا أنه يبقى أكثرها ترددا، هو نمط الانتقال من الأعلى، ونمط التفاوض بين نخب الحكم والمعارضة، ونمط الانتقال من الأسفل، ونمط الفرض بالقوة من الخارج، كحالتي العراق وأفغانستان. ومع ذلك ليس تمت ستار حديدي بين هذه الأنماط، بل إنها تتداخل وتتشابك،[4] وقد يبتدأ الانتقال بنمط معين وينتهي به المطاف بنمط آخر، وقد يأخذ الانتقال بأكثر من أسلوب منذ بدايته.

شكل نمط التحول من الأعلى، الأسلوب الغالب لتجارب الانتقال في ظل استمرارية النظام السياسي، وهو ما ينطبق على التجربة المغربية، وإن كانت التجربة الوطنية قد أخذت ببعض أسباب نمط التفاوض بين النظام والمعارضة.

تتقاطع خصائص الانتقال في المغرب مع السمات الثابتة لتجارب التحول من الأعلى، خاصة على مستوى اقتناع النظام بأن التغيير هو الثمن الأقل تكلفة لاستمراره والحيلولة دون سقوطه أو تفككه. وفي سياق هذه التحولات ،غالبا ما يكون النظام هو صاحب المبادرة باتخاذ سياسات إصلاحية تدرجية داخله. ويتسم هذا النمط بالتغير المؤسسي المتدرج في إطار استمرار النخبة الحاكمة، بحيث لا يحدث انقطاع أو تحول سريع لشكل نظام الحكم والدستور، بل يتمثل الانتقال في شكل سلسلة من الإجراءات والقرارات التدرجية[5].

حذر الباحث توماس كاروثرس Thomas Carothersمن التحول وفقا لهذا النمط، لأنه أصبح نمطا غير فعال، منبها إلى أنه من أصل 100 دولة مرت به، هناك عشرون منها فقط حققت ديمقراطية ناجحة أو كاملة، أما البقية فظلت في المنطقة الرمادية،[6] وجمعت نظمها بين الديمقراطية الشكلية، أو ما يطلق عليه بالديمقراطية الإجرائية، وخصائص أسلوب الحكم التسلطي، باستمرار نفوذ مؤسسات تمارس السلطة، إلا أنها لا تخضع للمحاسبة. وهو أسلوب الجمع بين مظاهر نظام تنافسي على مستوى القاعدة، ونظام مغلق على مستوى القمة.

إن ضمان نجاح هذا النمط، أو على الأقل، حماية الانفراج السياسي المحسوب من الارتداد السلطوي، ومما يطلق عليه بالاستنزاف الديمقراطي، يتطلب عدم تبني مواقف حدية يكون من شأنها تهديد المصالح الأساسية للنخبة الحاكمة، وغالبا ما تشكل العدالة الانتقالية لحظة للإقدام على تنازلات تمس في العمق ارهاصات التحول

---

[4] علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟، سلسلة عالم المعرفة 479 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دجنبر 2019)، ص115.

[5] نفس المرجع، ص91.

[6] نفس المرجع، ص 92، 93.

الديمقراطي. وعليه، يمكننا الزعم بوجود خصائص لتجارب العدالة الانتقالية باستحضار متغير بناء هذه التجارب في سياق استمرارية النظام السياسي أو في سياق القطيعة العضوية معه.

من جملة السمات البارزة لتجارب العدالة الانتقالية في ظل استمرارية نفس النظام السياسي، هناك المغالاة في التركيز على الضحية (السخاء في التعويض المادي لجبر ضرر الضحايا، وتقديم الاعتذار عن ممارسات الماضي...)، وصرف الانتباه عن الجلاد، وترجيح التطلع للمستقبل، أي لضمانات عدم التكرار، كما يتم كل ذلك على حساب كشف حقيقة أحداث الماضي، والنبش في الذاكرة. هذا بالإضافة إلى خاصية البعد الفوقي لآليات العدالة الانتقالية في تجارب الانتقال داخل نفس النظام السياسي، على عكس تجارب التحول في إطار القطيعة.

تجد عيوب تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب أساسها، من حيث الشكل والمقاربة، في أن النص المنظم لآلية العدالة الانتقالية في المغرب، لم يكن موضوع حوار وتشاور عمومي، خاصة من قبل الضحايا، بل لم يتم وفقا للقنوات العادية لصياغة وإنتاج القواعد القانونية في دولة المؤسسات. ومن حيث المضمون، لم يعكس هذا القانون مطامح ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية، المعبر عنها في المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالرباط سنة 2001.[7] مما جعل مسألة إحداث هيئة للعدالة الانتقالية شأنا مؤسساتيا رسميا أكثر من كونه تتويجا لحوار مجتمعي موسع، وأقرب إلى منحة من النظام، وكأننا أمام عمل لحظي وظرفي وتقني، وليس إزاء منعطف فارق في تاريخ الأمة ولحظة لاستعادة كرامة مهدورة واسترداد حقوق مسترخصة، حيث تم تهريب النقاش حول الماضي من دوائر الفضاء العام وحشره في زاوية القنوات المؤسساتية ووفقا للضوابط القانونية والتنظيمية القائمة.

وتكمن خلفية هذا الخيار، في رغبة النظام السياسي في التحكم ابتداء وانتهاء في جزئيات التجربة، وضبط تفاصيلها، وتحديد مآلاتها، وإخضاعها لإيقاعه ومنطقه الخاص.

تعد استمرارية نفس البنية السياسية عقبة كؤود أمام أي انتقال ديمقراطي سليم وسلس، ونفس الأمر ينسحب على العدالة الانتقالية، باعتبارها من متطلبات الانتقال الديمقراطي. فإذا كان الانتقال الديمقراطي الممنوح، هو أسوء أشكال الانتقال، فبمنطق قياسي، يمكن القول إن العدالة الانتقالية في ظل الانتقال الديمقراطي الممنوح، هي أسوء أشكال العدالة الانتقالية، حيث أنها عدالة لم يفرزها تفاوض أو توافق سياسي بين النظام الحاكم وقوى المعارضة، بل هي مجرد منة والتفاتة من النظام السياسي.

بعد تجربة حكومة التناوب التوافقي (1998-2002) شهد المغرب جزرا ديمقراطيا، عبر عنه آنذاك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في أحد بياناته بالخروج عن المنهجية الديمقراطية وعودة جيوب المقاومة، حيث تم

[7] نظم كل من المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان مناظرة وطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما بين 9-11 نوفمبر 2001، وطالب البيان الختامي للمناظرة بإحداث آلية للعدالة الانتقالية وعدم الاكتفاء بهيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وأن طي صفحة الماضي لن يتم إلا بالكشف الكامل عن الحقيقة والمساءلة وإقرار ضمانات عدم التكرار.

تعيين شخصية تكنوقراطية على رأس الحكومة في وقت تصدر فيه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الانتخابات التشريعية لسنة 2002.

وهكذا تزامن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة مع لحظة حسمت فيها نزعات التسلط لصالحها معركة تنازع الإرادات حول المشروع المجتمعي والديمقراطي المنشود، بل في لحظة تم خلاله إغلاق قوس الانتقال الديمقراطي الهش الذي برزت بعض بشائره ومؤشراته مع حكومة التناوب التوافقي، مما ضيق دائرة الطموح وحصر مساحات التوقعات.[8] وعليه، فتجارب العدالة الانتقالية عادة ما تكون ناجحة في سياقات انتقالات ديمقراطية جدية، وليس في سياقات انتقالات هشة، أو في لحظات ارتداد وتراجع عن ممارسات اعتبرت مكتسبات في مسار البناء الديمقراطي الوطني.

إن التجربة المغربية وإن تم خوضها خارج القطيعة مع النظام السياسي، إلا أنها شكلت لبنة في مسار الانتقال الديمقراطي التدريجي، والذي يعبر عنه في الخطاب التداولي الرسمي بالتحول في ظل الاستمرارية، أو كما عبر عنه الأستاذ أحمد شوقي بنيوب بالقطائع الإيجابية للنظام السياسي، بمعنى التحول في إطار القطائع الإيجابية التدريجية للنظام، أي أن المراد بالقطيعة هو الممارسة والسلوك، وليس النظام السياسي كبنية. وقد لا نكاد نجد توصيفا أدق لهوية التحول الذي جرى غير تعبير موفق للباحثين مريم كاتوس Myriam Catusse وفريدريك فيريل Frédéric Vairel حيث قالا أن التحول في المغرب أفرز "نظاما لم يعد هو نفسه ولم يصبح شيئا آخر غيره"[9].

أما بخصوص تجارب الانتقال من خلال القطيعة، حيث يتم التحول في غالبه من الأسفل، وأداته الرئيسية في ذلك الضغوط الشعبية والاحتجاجات الجماهيرية، التي تترتب عن وجود أزمة سياسية واجتماعية تؤدي إلى تعبئة جماعية ضد النظام القائم، فإن النظام وحتى نخب المعارضة الحزبية التقليدية في الغالب تفقد السيطرة على الوضع وعلى ضبط وتحديد مساره.[10]

وفي الحالة هاته، غالبا ما يتعاظم الصراع بين القيادات السياسية وقوى الثورة في الميدان، وبين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية. ويثار الخلاف حول سقف مهام الثورة، هل تتوقف في حدود إسقاط النظام أم تمتد إلى تطهير المؤسسات ومحاسبة رموز النظام المنهار وإلى إسقاط الدولة أحيانا.

---

[8] أنظر:

إسماعيل حمودي، الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول، رؤية تركية، العدد 13 (ربيع 2015)، ص 27-39.

يحيى عالم، خلفيات صراع الإرادات وسؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دراسات، مركز برق للسياسات والاستشارات، 05 ماي 2017. شوهد في 15 ماي 2022.

https://barq-rs.com/ا-الانتقال-وسؤال-الإرادات-صراع-خلفيات/

[9] Myriam Catusse, Frédéric Vairel, "Ni tout à fait le même, ni tout à fait un autre : Métamorphoses et continuité du régime marocain", Maghreb-Machrek, printemps 2003, n°175, p. 73-91

[10] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص103.

عادة ما تولي تجارب العدالة الانتقالية في سياقات الانتقال خارج النظام السياسي المسؤول عن انتهاكات الماضي أهمية أكبر لمحاسبة الجناة، والكشف الكامل عن الحقيقة من خلال سيطرة النخبة الحاكمة الجديدة على المؤسسات المدنية، وبالتالي نفوذها إلى الأرشيف المدني، أما ما يتعلق بالأرشيف العسكري فليس الأمر متاحا دائما.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن تجربة العدالة الانتقالية في المغرب على تواضعها كانت مضمونة النتائج ومرسومة المسار ومحددة المآل، أما التجربة التونسية فضعفها يكمن في قوة اختصاصاتها وطموحها الكبير، وفي الحالة هاته تصير نتائج التجارب التي لا تقبل التنازلات مفتوحة على احتمالات متعددة، وقد يعرف مسارها منعطفات خطيرة، حيث تخضع في عملها للتقلبات الحكومية والوضع الأمني وميزان القوة بين قوى التغيير والقوى المحافظة[11].

2. العدالة الانتقالية في سياق التو افقات السياسية الممهدة للانتقال الديمقراطي

تمر عادة التحولات السياسية، وخاصة الديمقراطية منها، بتوافقات سياسية بين القوى المتنافسة على السلطة، والمتمثلة أساسا في التوجه الإصلاحي في النظام والتوجهات المعتدلة في المعارضة أو التعبيرات السياسية الأكثر جاهزية لتعويض النظام. لأن الانتقال الديمقراطي كما أورد الأستاذ محمد أتركين يتأسس على معطيين رئيسيين وهما: آلية الميثاق السياسي، وفكرة أن الانتقال مطبوع بعدم اليقين[12].

غالبا ما تتميز التحولات السياسية المستندة على توافقات صلبة بالثبات وبالقدرة على الحد من لا يقينية الانتقال وحصر الاحتمالات التي يمكن أن تمضي فيها عملية التحول. لذلك يسمي آرنت ليبهارت Arend Lijphart التوافقات السياسية بسياسة إرساء الدعائم[13]. غير أن المفاوضات بين النظام وقوى المعارضة، قد يفضي إلى توافقات سياسية، وقد ينحرف إلى شكل صفقات ومساومات سياسية. فكلما حاذت التوافقات السياسية الممهدة للانتقال عن الحسم في عدد من القضايا المصيرية، كلما كانت هذه التوافقات تكتيكية، وليست نهائية، وكلما ارتفع منسوب الشك في صدق نوايا التحول لدى النظام السياسي، وكلما أفضت إلى ديمقراطية هشة وانتقال ديمقراطي غير مكتمل.

ما يميز لحظات الانتقال المشهودة في التجربتين المغربية والتونسية، أنهما لم تمرا بتفاوض حقيقي بين النظام والمعارضة، كذلك الذي تم بين الأحزاب الشيوعية وقوى المعارضة في دول أوروبا الشرقية -باستثناء رومانيا-، والتي أطلق عليها بمفاوضات المائدة المستديرة أو اللجان التوفيقية، والتفاوض في إطار المؤتمرات الوطنية في عدد من التجارب الإفريقية، أو مفاوضات كوديسا في حالة جنوب إفريقيا[14].

---

[11] يراد بالقوى المحافظة في هذه الورقة كافة التعبيرات السياسية والاجتماعية والثقافية المتمسكة بالوضع القائم والحريصة على صيانته من خلال مواجهة أي نزوع نحو التغيير.

[12] محمد أتركين، الدستور والدستورانية: من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، ط1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص149.

[13] أيمن بوغانمي، "الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس حلول نخبوية في سياق ثوري"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2019)، ص63.

[14] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص98.

بيد أن تلاقي التجربتين المغربية والتونسية في قيامهما على أرضية هشة لترتيب الانتقال، وإن كان يعود إلى طبيعة ميزان القوة بين المعارضة والنظام في الحالتين، إلا أنه في الحالة المغربية، كانت المفاوضات تجري بشروط النظام، أي بشروط الملك الحسن الثاني، في حين أنه في الحالة التونسية، نظرا للطابع الفجائي للثورة وللتفكك السريع للنظام، لم تتح فرصة وقدر كاف من الوقت لترتيب الانتقال، وإجراء حوار مع المعارضة. ولعل بعض من الارتباك والارتجالية التي لازمت الفعل السياسي في تونس بعد الثورة إلى غاية سنة 2014، كان ناتجا عن انتقال الحكم بدون خطة متوافق عليها بين الأطراف. وكان الوضع أشبه بما أطلق عليه أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci بعالم قديم يحتضر وآخر جديد لم يولد بعد.

إذا كانت تحولات النظام الدولي مع انهيار الاتحاد السوفياتي، واشتداد الأزمة الاقتصادية الوطنية، وتدهور الوضع الصحي للملك، قد دفع القصر إلى تقديم بعض التنازلات، إلا أنه مع ذلك، ظل القصر في مرتبة أقوى في التفاوض، لأن تحولات السياسة الدولية أربكت حسابات المعارضة كذلك، حيث شهدت نفس الفترة تراجعا تراجيديا لقوى اليسار على المستوى العالمي، وفتور الحماس على المستوى الدولي لتأييد المعارضات ذات التوجهات اليسارية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. هذا بالإضافة إلى عوامل داخلية مرتبطة بمكونات المعارضة التي اخترقتها تمايزات كثيرة[15].

خلافا لأغلب التحولات السياسية التي كانت ناتجة عن قوة المعارضة وتراجع نفوذ النظام، أو تعادل على الأقل لقوة الطرفين، فإن التجربة المغربية للانتقال أفرزها وضع تراجع قوة الخصمين السياسيين، مع وجود امتياز لصالح القصر، وهو ما منحه القدرة على التمسك بزمام المبادرة. لذلك، تعود هشاشة الانتقال الديمقراطي في شوطه الأول، أي في إطار حكومة التناوب التوافقي، إلى الطابع الممنوح للانتقال، أي التحول بإرادة النظام وفي إطار ما تسمح به استمراريته.

يرى بروتون وهيغلي أن التوافقات الكبرى غالبا ما تنطلق من أرضية الأزمات الخطيرة، كحالة الانهيار الاقتصادي، والمجاعات، والهزائم الحربية، وشبح الحروب العرقية...[16] لذلك، فالتوافقات في سياقات غير مأزومة، أو في سياقات لا تشكل فيها الأزمة خطورة على استمرارية النظام، غالبا ما تكون توافقات تكتيكية، وحتى إذا ما تم الاتفاق على ضرورة الانتقال، فإنه نادرا ما يحصل التوافق على كيفياته ومراحله، كما هو حال التجربة المغربية.

يشير الباحث أناس المشيشي في هذا الإطار، إلى أنه لم يكن ثمة أي اتفاق صريح بين الملك والمعارضة حول مراحل الانتقال ومآله، على نحو يجعل مجرى الحياة السياسية يتسم بحد أدنى من قابلية التوقع، التي تعد سمة أساسية

---

[15] للمزيد من المعطيات بخصوص تضارب المواقف بين زعماء أحزاب الكتلة الديمقراطية وحدة الانشقاقات التي اعتملت داخل أحزاب المعارضة خلال أواسط التسعينيات من القرن الماضي يراجع:

- أحمد بوز ومحمد حفيظ، أوراق من زمن السياسة: اليوسفي كما عشناه، ط1 (طنجة: دار الفاصلة للنشر، 2021)، ص312.

-BENNANI-CHRAÏBI, Mounia, Partis politiques et protestations au Maroc (1934-2020), Nouvelle édition, Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2021 (généré le 29 septembre 2021), P149-150.

[16] كمال الغزي، "النخب: بناء الوفاقات وترويض السياسة"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2019)، ص42.

للنظام السياسي الحديث، ما يترك المجال مفتوحا أمام تأويل بعض قرارات المؤسسة الملكية وعدها إشارات في هذا الاتجاه أو ذاك، في إسقاط واضح لممارسة غير عقلانية على المجال السياسي. فواقعة القسم على القرآن بين الراحل الحسن الثاني وعبد الرحمن اليوسفي، لم ترتب التزامات محددة على عاتق الملك الراحل، فالالتزام الوحيد الذي جرى الإفصاح عنه هو تعيين عبد الرحمن اليوسفي وزيرا أولا، مع جهل الرأي العام بما دار بين الملك واليوسفي وطبيعة الاتفاق أو التوافق الذي حصل، إن كان حصل فعلا[17]. وهو ما اعتبره عدد من الباحثين أن عبد الرحمان اليوسفي قدم الاتحاد الاشتراكي قرابانا لترتيبات سياسية غير مضمونة[18]، لأنه قبل بمعادلة الحكم خلف الملك وليس مع الملك وإلى جانبه.

فضلا عن غياب خطة للانتقال، من حيث محطاتها الكبرى وإطارها الزمني، فهشاشة التوافقات السياسية بين القصر والمعارضة، فوتت الفرصة التاريخية كما يقول محمد عابد الجابري للإجابة عن سؤال "مضمون الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها"[19]. فالديمقراطية المتولدة عن تجارب الدول في هذا المسار التاريخي الطويل هي في الحقيقة ديمقراطيات بالجمع، وليست بالمفرد، منها الديمقراطية اللبرالية، والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التوافقية... وهو ما يفرض ضرورة الحسم، ليس فقط في الخيار الديمقراطي، وإنما أيضا في أي ديمقراطية نرتضي.

لا شك أن طبيعة التوافقات الحاصلة بين القوى السياسية لا ترهن فقط الانتقال الديمقراطي، بل تحدد طبيعة وشكل العدالة الانتقالية. لذلك فالتوافقات السياسية التي كانت أقرب إلى إملاءات في التجربة المغربية، وغيابها أو محدوديتها في التجربة التونسية، كانت لها تداعيات ملحوظة على مسار العدالة الانتقالية في البلدين، حيث كانت عدالة انتقالية ممنوحة في الحالة المغربية، إذ تحكم النظام في إحداثها، وفي تعيين أعضائها، وفي صلاحياتها، وفي حدود إثارتها لمسؤولية الدولة، وشروط الكشف عن الحقيقة... وبالرغم من الطموح الكبير الذي حدى التجربة التونسية، إلا أنها كانت عدالة انتقالية بلا ضمانات سياسية، حيث لم تفرزها توافقات سياسية مرتبة للحظة الانتقال.

إذا كان الانتقال السياسي في التجربة المغربية قد أخفق في تحقيق الكتلة التاريخية، والتي حسب محمد عابد الجابري لا تستثني من صفوفها إلا من يضع نفسه خارجها،[20] حيث انتقى النظام بعناية مخاطبيه لإنجاز الانتقال، وتم بذلك استبعاد تعبيرات سياسية، فحتى وإن لم تكن تعبر عن طيف مجتمعي واسع، إلا أنها حاضرة بقوة من خلال طروحاتها السياسية ومواقفها، وأقصد بذلك عددا من التعبيرات اليسارية والإسلامية غير الانتخابية، فإن العدالة الانتقالية هي كذلك لم تشمل كافة أطياف الحركة الحقوقية الوطنية، وإنما اقتصرت فقط على بعضها التي تعتبر معتدلة في نقدها لوضعية حقوق الإنسان في المغرب.

---

[17] أناس المشيشي، "الفيلسوف والانتقال الديمقراطي بالمغرب أنموذج محمد عابد الجابري"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2019)، ص251.

[18] أحمد بوز ومحمد حفيظ، مرجع سابق، ص341.

[19] أناس المشيشي، مرجع سابق، ص242.

[20] أناس المشيشي، مرجع سابق، ص248.

بالرغم من أن مسألة حقوق الإنسان على المستوى الوطني أثيرت بالتزامن مع بداية الانفراج السياسي، أي مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن النظام السياسي استبعد مسألة حقوق الإنسان من قضايا التداول مع المعارضة السياسية، وتم تهريب النقاش المرتبط بتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى مؤسسة أخرى، وهي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحدث بدوره بظهير ملكي سنة 1990، بل تم إغلاق منافذ خوض نخبة الانتقال السياسي في قضايا الانتقال الحقوقي، فقد اعترض القصر بشدة على انتقاد أحد مستشاري عبد الرحمان اليوسفي تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبالخصوص توصيته بشأن تدبير ملفات الاختفاء القسري.[21] وبذلك تم خوض انتقالين منفصلين من حيث الفاعلين والتوقيت والفضاء.

3. العدالة الانتقالية والمسألة الدستورية

انشغلت أدبيات الانتقال الديمقراطي بالمسألة الدستورية، من زاوية أن جوهر العلاقة بين المسلسلين القانوني والسياسي، يكمن في مدى رغبة الأطراف السياسية في الانتقال من إطار الميثاق السياسي إلى ميثاق دستوري، يعمل على هندسة تسوية المرور إلى النظام الديمقراطي[22].

فالوثيقة الدستورية، تسمح بقراءة الانتقال، ليس من داخل فكرة الميثاق السياسي، بل بمنظار القواعد القانونية الاتفاقية، وقدرتها على تجسيد عملية المرور إلى فضاء الديمقراطية والمؤسسات[23]. وفضلا عن كون الدستور، يعكس الإرادة السياسية للقطع مع الماضي، فإنه يخرج التعاقدات بين النخب من طابعها السياسي إلى طابع قانوني، أي أنه يترجم التعاقدات السياسية إلى ضمانات دستورية. كما يخلص التوافقات السياسية، من توافقات مطبوعة بالسرية إلى توافقات علنية. بالإضافة إلى أنه يخرج هذه التوافقات السياسية، من طابعها النخبوي بين القيادات الحزبية إلى بعد جماهيري-مجتمعي أوسع، حيث يمكن اعتبار الاستفتاء الشعبي على الدستور بمثابة لحظة للمصادقة الشعبية على توافقات النخب، كما يمنح الدستور للتحول مناعة أقوى من الارتداد مقارنة مع الرهان فقط في التحول على التعهدات السياسية للأفراد.

تباينت خبرات الدول التي مرت بمرحلة الانتقال الديمقراطي، فمنها من أسقطت الدستور القديم بالكامل، ومنها من أجرت عليه تعديلات تتواءم والمرحلة الجديدة، وارتبط ذلك بما إذا كانت عملية الانتقال قد مثلت قطيعة مع الماضي، أو أنها تمت نتيجة تفاوض مع النظام القديم. ففي جنوب إفريقيا تفاوضت قوى المعارضة مع النظام العنصري، وظل الدستور القديم ساريا حتى انتهاء المفاوضات وانتقال السلطة. وفي الأرجنتين غير الدستور بعد مرور عشر سنوات على الإصلاح الديمقراطي[24].

---

[21] أنظر، أحمد بوز ومحمد حفيظ، مرجع سابق، ص329.

[22] محمد أتركين، مرجع سابق، ص147.

[23] محمد أتركين، مرجع سابق، ص147.

[24] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص121.

عرفت المسألة الدستورية في المنطقة المغاربية تباينات كبيرة حسب طبيعة الانتقال وأسلوبه، حيث تم خوض تجربة الانتقال الديمقراطي وتجربة العدالة الانتقالية في المغرب في سياق دستور محدود التطلعات، وهو دستور 1996، مما جعل المطلب الدستوري منتهى للعدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي وليس مبتدأ لهما.

صحيح أن الإصلاحات الدستورية استأثرت باهتمام الفرقاء السياسيين (القصر والمعارضة) في المغرب، على الأقل منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وصحيح كذلك أن التوافق غير المحسوم بين هذه الأطراف هو الذي أجهض الشوط الأول من التقارب السياسي بين النظام والمعارضة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة، أن دستور 1992 لم يستجب لتطلعاتها الدستورية[25]، إلا أن مسار "التفاوض" المستأنف مع المعارضة، خلال أواسط التسعينيات، انتهى بتصدر المسألة الانتخابية لأجندة التوافقات السياسية، وبذلك توارت مسألة الإصلاحات الدستورية إلى الخلف، واختزل المطلب الدستوري في بعد انتخابي ضيق، وأساسا انتخاب كافة أعضاء مجلس النواب انتخابا مباشرا، خلافا لما هو عليه الأمر في دستور 1992.

ونفس الأمر ينطبق على العدالة الانتقالية، حيث تعود بعض أسباب محدودية تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب إلى أن الإطار الدستوري الذي أجريت في ظله تجربة هيئة الأنصاف والمصالحة، لم يسعف آلية العدالة الانتقالية المغربية على بلوغ مراميها كما هو جار في بعض تجارب العدالة الانتقالية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أو لرفع سقف التطلعات على مستوى الكشف عن الحقيقة والمساءلة، بحكم أن هذه التجربة مؤطرة بدستور يعتريه عوز ديمقراطي وحقوقي كبير، من حيث مضمونه ومنهجية إعداده.

ولعل استشعار أهمية المدخل الدستوري لإنجاح تجربة العدالة الانتقالية هو ما حدا بالتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة إلى التشديد في توصياتها على الإصلاح الدستوري. واعتبرت هذه المقترحات توصيات وجيهة ومرتكزا للإصلاح الدستوري لسنة 2011.

لم تحرص القوى السياسية التي تصدرت تشريعيات ما بعد سنة 2011 -حزب العدالة والتنمية أساسا- على تصحيح مسار التحول الديمقراطي بخصوص المسألة الدستورية، حيث أن تهميش المسألة الدستورية، من خلال اعتبار الإصلاح الدستوري المستجيب للانتقال قابل للتأجيل في سياق حكومة التناوب، أعادته التجربة الحكومية لما بعد دستور 2011 بأسلوب آخر، وهو الرهان على كسب ثقة الملك لصالح حزب العدالة والتنمية ولو على حساب الدستور والممارسة الديمقراطية، من خلال الإقدام على تنازلات إرادية. وأفضت هذه الممارسات إلى أولوية الثقة على التعاقد المكتوب، وأسبقية السياسي على الدستوري مرة أخرى[26].

استحضارا لأهمية المعطى الدستوري في منح شرعية أقوى تتجاوز الشرعية الثورية، عملت قوى التغيير بعد انهيار نظام بن علي في تونس على إجراء الانتقال الديمقراطي وخوض تجربة للعدالة الانتقالية بدءا في إطار مبادئ دستورية محصنة للمطلب الديمقراطي للثورة التونسية، كان يجسدها بين سنتي 2011 و2014 القانون التأسيسي بشأن التنظيم المؤقت للسلطات العامة، ثم تواصلت عملية الانتقال في إطار دستور 2014. وبذلك، اختلفت

[25] أحمد بوز ومحمد حفيظ، مرجع سابق، ص245-247.

[26] حسن طارق، الديمقراطية وقضايا الانتقال السياسي بالمغرب، ط1 (الرباط: مطبعة دعاية، 2020)، ص 112.

التجربة التونسية عن التجربة المغربية، حيث أجريت الأولى في إطار دستور الانتقال، والثانية في إطار دستور ممهد للانتقال الديمقراطي[27].

وعليه، يمكن استخلاص فكرة أولية مفادها، أن زمنية خوض تمرين العدالة الانتقالية في علاقته بالمسألة الدستورية قابلة أن تفسر منسوب الطموح وسقف التطلعات المرسوم لآليات العدالة الانتقالية، على الأقل في منطلقها، حيث تبين أن استكمال أركان العدالة الانتقالية وقوة صلاحيات آلياتها المؤسساتية يتماشى اضطرادا مع ما إذا كان الدستور ضامنا للانتقال، أم أنه موفر فقط لشروط التحول، أو ما تسميه بعض قوى اليسار في المغرب بالتأسيس للانتقال.

بيد أن المسألة الدستورية وإن كانت مسعفة لفهم تباين اختصاصات هيئات العدالة الانتقالية، لا سيما ما يتعلق بالمساءلة القضائية للجناة والكشف الكامل عن الحقيقة، إلا أنها في المقابل لا تقوم بالضرورة أساسا لفهم مسارات هذه التجارب، وكذلك تقييم أدائها نجاحا وإخفاقا.

4. العدالة الانتقالية وأولويات المرحلة الانتقالية

توفر الترتيبات والتوافقات الممهدة للانتقال السياسي شروط التحول السلس من الاستبداد إلى الديمقراطية، غير أن الترتيبات القبلية، وحسم الخيارات، وتحييد عناصر النظام السابق من مواقع التأثير في الجيش والاستخبارات والسلطة والاقتصاد، لا تشكل ضمانة لسلوك التحول مسارا ديمقراطيا. فقد تعود أسباب الارتداد وإجهاض الانتقال أحيانا إلى أخطاء تدبير المرحلة الانتقالية ذاتها من طرف النخبة السياسية الجديدة، نتيجة سوء تقديرها لأولويات المرحلة. فاصطفاء قضايا معينة إلى صدارة الاهتمام، قد يشوش على مسار الانتقال الديمقراطي عوض أن يخدمه.

وعليه، لا يمكن تقييم مآلات الانتقال فقط بالفرص والعوائق الموجودة مسبقا فحسب، لكن أيضا باستحضار الفرص والعوائق المتولدة من الانتقال ذاته، والذي يصنعه في كل الأحوال فاعلون واعون[28]. وفي نفس اتجاه النزعة الإرادوية للتحول، التي لا نؤيدها كثيرا، أورد صامويل هنتنغتون أن "شروط تحقيق الديمقراطية يجب أن تتوافر، إلا أن الزعماء السياسيين وحدهم الذين يستطيعون بإرادتهم أن يحققوا أهدافها"[29].

تتحمل الطبقة السياسية المدبرة للمرحلة الانتقالية مسؤولية كبرى في فصل الخيارات العاطفية الجماعية، خاصة في سياقات الثورة، عن الخيارات العقلانية من حيث ترتيب الأولويات، وترجيح الخيارات، وإن لزم الأمر

---

[27] شاكر الحوكي، " العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في تونس: قراءة نظرية في تفكيك المفاهيم والنتائج"، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد 16، دجنبر 2019، ص 6. شوهد في 22 فبراير 2022.
https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/Legal-Agenda_Tunisia_issue16.pdf

[28] حافظ عبد الرحيم، "فاعلو الانتقال الديمقراطي: أي دور للنخبة في فهم المراحل الانتقالية في التجربة التونسية"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2019)، ص556.

[29] وجه خوان لينز Juan Linz منذ وقت مبكر نقدا حادا للتصور التبسيطي والاختزالي للانتقال والمتسم بالنزعة الإرادوية من خلال مؤلفه الصادر سنة 1978 بعنوان "تعثر الأنظمة الديمقراطية: الازمات والعثرات وإعادة التوازن".
أنظر، حسن طارق، مرجع سابق، صص9، 15.

التضحية أو التقليل من شأن بعض القضايا، كالعدالة الانتقالية مثلا. فهذه الأخيرة باهظة الثمن، قد تشتت الانتباه أحيانا عن مهمة أسمى تتمثل في بناء الدولة الديمقراطية.

أكدت بعض تجارب الانتقال الناجحة على الصعيد الأوروبي كالتجربة الإسبانية، أن الانتقال الديمقراطي لا يمر بالضرورة عبر العدالة الانتقالية، ولا عبر عدالة انتقالية مستكملة لكافة أركانها حتى في حالة خوضها. ولعل هذه الحسابات العقلانية المرتبطة بتقدير الربح والخسارة، وليس الظلم والعدل، هو الذي حدا بالمعارضة في بولندا إلى إطلاق شعار "ثورة التقييد الذاتي" على ثورتها الديمقراطية الليبرالية[30]. فبعض التساهل تجاه عناصر النظام المنهار أو المنفتح على التحول السياسي التنافسي يعزز فرص نجاح التعاقد الاجتماعي الديمقراطي[31].

قد تسفر التعاقدات السياسية عن تقييدات على العملية الانتخابية، كالتعهد بعدم تصدر المعارضة الأغلبية البرلمانية، كما جرى في بولندا مثلا، حيث تم التوافق على الاعتراف بحركة تضامن وحقها في العمل السياسي، مقابل إعطاء الحزب الشيوعي الحق في شغل 60% من مقاعد البرلمان في الانتخابات التي أجريت سنة 1989. وفي الشيلي أفضى التفاوض إلى الاكتفاء بإجراء تعديلات دستورية سنة 1988، والنص على استمرار أغسطو بينوتشي قائدا للقوات المسلحة مدة ثماني سنوات بعد نقل السلطة، وأن يظل عضوا بمجلس الشيوخ مدى الحياة[32]. وأبقت دول أوروبا الشرقية، باستثناء رومانيا، على الأحزاب الشيوعية، لكونها لم تعد تشكل خطرا على الديمقراطية[33].

في نفس الاتجاه، وحسب تعبير الأستاذ كمال عبد اللطيف "جرى تغليب أفق التصالح التاريخي والسياسي على منطق المقاضاة في التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، لأن هيئة الإنصاف والمصالحة لم تنجها ثورة، بل رتبت ملامح وجودها في سياق تاريخي انتقالي بين ملكين هما الحسن الثاني ومحمد السادس"[34].

أضف إلى ذلك، أن التجربة المغربية لم تجازف برهن الانتقال في جانب واحد، بل أجري التحول في إطار انتقالات جزئية متفاوتة السرعة والوتيرة والتوقيت والإرادة السياسية. فقد تجسد الانتقال على مستوى واجهات متعددة أبرزها الانتقال الدستوري، الذي وصفه عدد من الباحثين بانتقال دستوري بدون مضمون ديمقراطي[35]، وانتقال حكومي اعتبرته البحثة مونية بناني الشرايبي، في عبارة شديدة البلاغة، بتناوب توافقي عاجز عن التحول إلى تناوب ديمقراطي[36]، وعدالة انتقالية لم تفض إلى القطع مع ممارسات الماضي، فلازالت السياسة الحقوقية الوطنية تعرف سجالات حادة حول نفس قضايا حقوق الإنسان المنتهكة بشكل جسيم وممنهج في سنوات الجمر

---

[30] نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية، ترجمة ضفاف شربا، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص50.

[31] نفس المرجع، ص62.

[32] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص98، 101.

[33] نويل كالهون، مرجع سابق، ص16.

[34] كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص95.

[35] حسن طارق، مرجع سابق، ص80.

[36] BENNANI-CHRAÏBI Mounia, Op.Cit, P153-154.

والرصاص، وعلى اختلاف درجات هذه الانتقالات الجزئية يبقى أكثرها اكتمالا هو انتقال العرش والملك سنة 1999 بين ملك راحل وآخر جديد.

تعكس الواجهات المتعددة للانتقال في التجربة الوطنية أمرا مفاده تحكم النظام السياسي وأساسا القصر، في تحديد منطلق كل مستوى من مستويات الانتقال المذكورة، وبذلك كانت انتقالات غير مكتلمة وغير مستوفية لمهامها، لكنها في المقابل لم تكن مفتوحة على احتمالات متعددة، حيث امتد هذا الضبط والتحكم إلى خوض انتقالات غير مجازفة، وكانت بذلك مضمونة النتائج، يتحكم فيها سقف النفس الديمقراطي والانفتاح السياسي المسموح به من طرف النظام.

أما بخصوص التجربة التونسية، فانفراد التعبيرات السياسية المعارضة لنظام بن علي بالسلطة عقب الثورة[37]، في غياب ترتيبات مسبقة أثناء الثورة أو بعدها مباشرة، أدى إلى تدبير مرتجل ومرتبك للمرحلة الانتقالية. كان أبرز عناوينها رهن الانتقال الديمقراطي بالعدالة الانتقالية، إلى درجة أن الطبقة السياسية الجديدة أولت العدالة الانتقالية نفس درجة اهتمامها بالانتقال الديمقراطي، دون الانتباه إلى أن وضع قضايا أخرى على هامش الأولويات، قد يجهز على المسارين كلاهما، كالوضع الاقتصادي والأمني والعامل الخارجي مثلا.

يتمثل توفق النخبة السياسية في تدبير المرحلة الانتقالية في قدرتها على الترجيح بين خيارات صعبة، فالتجربة الإسبانية مثلا، ما كان لها أن تنجح لولا انتباه حكومة أدولفو سواريز Adolfo Suarez إلى ضرورة منح الأسبقية للاندماج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية على الاقتصاص من الجناة، حيث تعهدت حكومة سواريز بعدم ملاحقة عناصر نظام فرانكو. ولم يفتح ماضي الانتهاكات بملفاته الثقيلة إلا بعدما استقر التحول الديمقراطي، وبدأ الحديث عن الموضوع من زاوية بعده التاريخي والحفاظ على الذاكرة الجماعية فقط[38]. مما يعني أن التجربة الإسبانية اختارت بأسلوبها الخاص للعدالة الانتقالية زمن الترسيخ الديمقراطي، وليس زمن الانتقال الديمقراطي.

بالرغم من الطموح الذي حدى مشروع العدالة الانتقالية في تونس، والذي أخذ طابعا رسميا وقانونيا بموجب قانون العدالة الانتقالية الصادر في أواخر 2013[39]، إلا أن تجربة هيئة الحقيقة والكرامة صاحبتها اضطرابات لم تهدأ، بدءا بالتأسيس، مرورا بتوفير وسائل وإمكانيات الاشتغال، وانتهاء بإصدار التقرير الختامي للهيئة وتنفيذ توصياته. وتجد هزات وتقلبات مسار العدالة الانتقالية مردها في أن التوافقات السياسية أخذت فترة زمنية طويلة، وعرفت في أشواطها الأخيرة، أي قبل اعتماد دستور 2014، عودة قوية لعناصر النظام السابق، مما أعاد تونس إلى مربع البداية، أي لحظة الصراع بين قوى النظام وقوى التغيير السياسي، في الوقت الذي كان مفترضا

---

[37] بالرغم من استمرارية إسناد مسؤوليات سياسية وإدارية لبعض الرموز الإصلاحية في نظام بن علي في المرحلة التي أعقبت الثورة، إلا أن مهامهم كانت خاضعة لشروط الثورة ولرقابة قوى التغيير في تونس، ولا تشكل بذلك امتدادا للنظام المنهار.

[38] شاكر الحوكي، مرجع سابق، ص6.

[39] فضلا عن استكمال هيئة الحقيقة والكرامة لكافة أركان العدالة الانتقالية من حيث الكشف عن الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر الجماعي والفردي وإقرار ضمانات عدم التكرار، فإنها تعتبر من الآليات التي عرفت ولايتها الزمنية مدة أطول مقارنة مع باقي التجارب الدولية، وأن ولايتها الموضوعية لم تقتصر فقط على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية بل شملت أيضا جرائم الفساد المالي والاقتصادي، هذا بالإضافة إلى توسيع مفهوم الضحية في تقديرها للتعويض الفردي.

فيه أي يبقى التنافس محصورا بين القوى المؤيدة للتحول الديمقراطي، وأن يخاض جل هذا التنافس داخل المؤسسات وفي إطار الشرعية الدستورية.

أدت تدابير العزل السياسي، وحملة الاعتقالات الواسعة في صفوف رموز النظام السابق، وحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ومصادرة ممتلكات الأفراد المقربة من الرئيس بن علي وعائلته، إلى تدبير مزدوج لجرائم الماضي في مسارين للعدالة، وهما القضاء العادي، وآلية العدالة الانتقالية.

فضلا عن مسار العدالة الجزائية عقب الثورة مباشرة، تم إحداث ثلاث مؤسسات متداخلة الاختصاصات والمهام، وهي "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، و"اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها"، و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"[40]. إذا كان إحداث الهيئة الأولى، استجابة لضرورة أملتها حالة الفراغ الدستوري، فإن مجال اختصاص اللجنتين الأخريين، يندرج في صميم مهام آلية العدالة الانتقالية[41]، خاصة وأن الولاية الزمنية لهيئة الحقيقة والكرامة امتد من سنة 1955 إلى غاية دجنبر 2013.

ما يستفاد من هذه المعطيات هو أن التجربة التونسية جازفت، وبشكل غير محسوب، في الرهان كثيرا على نجاح العدالة الانتقالية لتأمين الانتقال الديمقراطي، إلى درجة أن العدالة الانتقالية صارت بهذا المنطق، عاملا محددا، وليس عاملا مساعدا للانتقال الديمقراطي. والحال أن الانتقال إلى الديمقراطية هو مسار معقد، ودرامي أحيانا، ومتعدد الأبعاد، يستوجب إنجاحه الوعي بضرورة ضمان نوع من التوازن بين مستويات الانتقال، وحتى في حالة منح الامتياز لبعد من الأبعاد، كالعدالة الانتقالية في التجربة التونسية، والوضع الاقتصادي في التجربة الإسبانية، والانتقال الحكومي في التجربة المغربية، يجب أن يكون في حدود عدم الإضرار بالأبعاد الأخرى، التي بدونها تبقى إمكانات الارتداد السلطوي واردة بل راجحة في كل لحظة وحين.

في ضوء كل ما تم إيراده عن التجربتين المغربية والتونسية، يمكن الخلوص في هذه الجزئية، إلى استنتاج مفاده، أن التجربة التونسية خاضت تمرين العدالة الانتقالية بمنطق غائي، أي أن العدالة الانتقالية مهمة لذاتها، في حين تحكم في التجربة المغربية المنطق الأداتي، مما ترك المجال مفتوحا على تقديرات مختلفة، بين من يرى هيئة الإنصاف والمصالحة مشهدا من مشاهد الانتقال الديمقراطي، وأخرى تعتبرها هيئة لا تعدو كونها تأثيثا لمشهد انتقال سلطوي.

---

[40] تم تعويض اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد منذ مارس 2012 بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي بدورها تم تجميد نشاطها منذ سنة 2021.

[41] عفيفة المناعي وحمادي الرديسي، "العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص"، ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 23 غشت 2018. شوهد في 10 أبريل 2022.

https://www.arab-reform.net/ar/publication/العدالة-الانتقالية-في-ت/

خاتمة

إن تحديد المتغيرات في أي دراسة يبقى عملا انتقائيا واختيارا عقلانيا، وإن كان مبررا منهجيا. فتركيز هذه الدراسة على متغير الاستمرارية، والقطيعة مع النظام المسؤول عن انتهاكات الماضي، وعلى متغير وجود أو غياب توافقات سياسية ممهدة للانتقال، وعلى مدى نقل التعاقدات السياسية إلى تعاقدات دستورية، وعلى تدبير لحظة الانتقال، من خلال وضع سلم لأولويات مرحلة التحول وفقا لقاعدة الربح والخسارة كقاعدة عقلانية في اتخاذ القرار، يجعل متغيرات أخرى على هامش التحليل، وإن حصلت لدينا قناعة راسخة ووعي كبير بأهميتها وأثرها على الانتقال الديمقراطي وعلى عمل آليات العدالة الانتقالية، خاصة متغير العامل الخارجي ودور النخب، مع التنبيه إلى أن هذا الأخير تم التعرض له وإن بشكل متفرق في متن هذه الورقة.

انتهت هذه المحاولة البحثية إلى أن لتجارب العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي كمياء خاص، يصعب معها المجازفة بالبحث عن خصائص مشتركة بين تجارب الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية لدول معينة عبر مدخل تقاسم الفضاء الجغرافي والتاريخي والثقافي. فالتقاطعات التي يمكن رصدها بين تجربتي الانتقال في تونس والمغرب وارد أن يجدها أي باحث، دون كبير عناء، بين تجارب دول لا تتقاسم أي من هذه المعطيات المشتركة. مما يعني أن أي تجربة للانتقال قد تبنى على تراكمات تجارب سابقة، إلا أنها تبقى خاضعة للنسبية التاريخية التي تتحكم فيها خصوصياتها السياقية.

إن ارتهان علم الانتقال بدراسة تجارب التحول أملا في وضع قوانين عامة مجردة عن التجربة، جعله أمام تعقب غير منته لتحولات سياسية لا يشبه بعضها بعضا. لهذا، فأفضل ما في مقاربة الانتقال، أنها تطلعنا على احتمالات نجاح مسارات "الدمقرطة"، وعلى علية عمليات الانتقال الديمقراطي، إلا أنها في المقابل، لا تطلعنا البتة على كيفيات هذا الانتقال ذاته[42].

وعلى صعيد آخر، توقفت الورقة عند العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية في ضوء التحولات السياسية الحديثة، ليس بغرض إثبات العلاقة بين الإثنين، وإنما للكشف عن طبيعة العلاقة المتبادلة ودرجة التأثر الذي يمكن أن يحصل بين مسار العدالة الانتقالية ومسار الانتقال الديمقراطي. وبذلك خلصت الورقة، إلى أن العدالة الانتقالية مجرد متطلب، وليست شرطا واقفا لنجاح الانتقال الديمقراطي، بمعنى أن العدالة الانتقالية عاملا مساعدا لاستكمال التحول الديمقراطي، وليست عاملا محددا له. بل الأكثر من ذلك، قد يكون أسلوب تدبير العدالة الانتقالية، عاملا مقوضا ومؤثرا تأثيرا سلبيا على مسار الانتقال إلى الديمقراطية، وهذا ما سبق أن تمت الإشارة إليه بخصوص التجربة التونسية.

إن غياب/ضعف التوافقات السياسية قبل الانتقال، أثر على مسار العدالة الانتقالية في التجربتين المغربية والتونسية، بجعل الأولى ذات طابع فوقي، ركزت على الضحية وأعفت الجلاد من المساءلة قانونية كانت أو

[42] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص552.

أخلاقية، وأفضت بالثانية، إلى نوع من الحدية في المواقف، مما أرهق عملية التحول الديمقراطي، وكانت بالنتيجة العدالة الانتقالية عبئا على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

أدت الخيارات الدستورية غير المحسومة، واشتداد تنازع الإرادات في تدبير المرحلة الانتقالية في تجربة البلدين، إلى ما انتهى إليه الباحث الأمريكي جون واتربوري John Waterbury، وإن كان يقصد المغرب فقط، حينما اعتبر "الانتقال الديمقراطي في المغرب لا يمضي قُدما، بل يدور في حلقات مفرغة في شكل تحول ديمقراطي لا متناهي"[43].

[43] جون واتربوري، "المغرب 2011-2018: المضيُّ قُدُمًا أم في حلقة مفرغة؟"، تمهيد لمؤلف جماعي بعنوان: "20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب"، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

لائحة أهم المراجع

I. الكتب

1. أتركين، محمد. **الدستور والدستورانية: من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق**. ط1. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة (2007)
2. بوز، أحمد وحفيظ، محمد. **أوراق من زمن السياسة: اليوسفي كما عشناه**. ط1. طنجة: دار الفاصلة للنشر، (2021).
3. طارق، حسن. **الديمقراطية وقضايا الانتقال السياسي بالمغرب**، ط1. الرباط: مطبعة دعاية، (2020).
4. كالهون، نويل. **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية:** تجارب من دول أوروبا الشرقية. ترجمة ضفاف شربا. ط1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر(2014).
5. هلال، علي الدين. **الانتقال إلى الديمقراطية:** ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟. سلسلة عالم المعرفة 479. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (دجنبر 2019).
6. واتربوري جون. "المغرب 2011-2018: المضيُّ قُدُمًا أم في حلقة مفرغة؟، تمهيد لمؤلف جماعي بعنوان: "20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب". ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2018).

II. المقالات

1. بوغانمي، أيمن. "الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس حلول نخبوية في سياق ثوري". ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2019).
2. حافظ، عبد الرحيم. "فاعلو الانتقال الديمقراطي: أي دور للنخبة في فهم المراحل الانتقالية في التجربة التونسية". ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2019).
3. حمودي، إسماعيل. "الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول". **رؤية تركية**. العدد 13 (ربيع 2015).
4. الحوكي، شاكر. "العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في تونس: قراءة نظرية في تفكيك المفاهيم والنتائج"، **مجلة المفكرة القانونية**. تونس. العدد 16 (دجنبر 2019).
5. عالم، يحيى. "خلفيات صراع الإرادات وسؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب". دراسات. مركز برق للأبحاث والدراسات. 05 ماي 2017.
6. الغزي، كمال. "النخب: بناء الوفاقات وترويض السياسة"، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2019).

7. كمال، عبد اللطيف. "العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"، **سياسات عربية**، العدد 5 (نونبر 2013).
8. المشيشي، أناس. "الفيلسوف والانتقال الديمقراطي بالمغرب أنموذج محمد عابد الجابري". ضمن مؤلف جماعي بعنوان: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2019).
9. المناعي، عفيفة والرديسي، حمادي. "العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص". ورقة بحثية. مبادرة الإصلاح العربي. 23 غشت 2018.

https://www.arab-reform.net/ar/publication/العدالة-الانتقالية-في-ت/

III. مراجع أجنبية

1. Bennani-Chraïbi Mounia, Partis politiques et protestations au Maroc (1934-2020), Nouvelle édition [en ligne]. Rennes : Presses universitaires de Rennes, 2021 (généré le 29 septembre 2021).

Disponible sur Internet : https://books.openedition.org/pur/142665

2. Myriam Catusse, Frédéric Vairel, "Ni tout à fait le même, ni tout à fait un autre : Métamorphoses et continuité du régime marocain", Maghreb-Machrek, n°175 (printemps 2003).